

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

### تمكيل حجية قاعدة الحيلولة

لازلنا ضمن المسألة العاشرة - بأنه قد فاتته صلاة واحدة ضمن أيام مكررات - فقد اعتذر المشهور بأنه دوران بين الأقل و الأكثر فاستوجب تنفيذ القدر المتيقن والتبرير عن الزائد وذلك وفقاً لأمارية قاعدة الحيلولة - لأن الصراط لم ينكح عقيب انقضاء الوقت بأن لا يعبأ بشككه . - بينما الحق وفقاً للجوائز هو الاحتياط نظراً إلى أنه من الدوران بين المتابعين وللعلم الإجمالي بوجوب القضاء ..

ثم قد استحضرنا تسلسل الأصحاب وإنما عليهم على حجية قاعدة الحيلولة وأسلفنا بأنها تطابق القاعدة الأولى - الشك في صدق الفتوى عقيب الوقت . وقد توصلنا إلى المستمسك الثالث الروائي تجاه القاعدة، حيث قد دلت روايتان تجاه القاعدة:

«٦- بَابُ أَنَّ مَنْ شَكَ قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ فِي أَنَّهُ صَلَّى أَمْ لَا وَجَبَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَإِنْ شَكَ بَعْدَ خُرُوجِهِ لَمْ يَجِبْ إِلَّا أَنْ يَتَيقَّنَ وَكَذَا الشَّكُ فِي الْأُولَى بَعْدَ أَنْ يُحْكَمَ فِي الْفَرِيضَةِ الثَّانِيَةِ»

1. [1] مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلَيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِبْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ (بن عيسى) عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَارَةَ وَالْفُضَيْلِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَدِيثٍ قَالَ:

- مَتَّى اسْتَيْقَنْتَ أَوْ شَكَكْتَ فِي وَقْتٍ فَرِيضَةٌ أَنَّكَ لَمْ تُصَلِّهَا.

- أَوْ (تيقنت) فِي وَقْتٍ فَوْتَهَا (حيث لو لم يصل في الوقت المختص لفاته) أَنَّكَ لَمْ تُصَلِّهَا، صَلَّيْتَهَا.

- وَإِنْ شَكَكْتَ بَعْدَ مَا خَرَجَ وَقْتُ الْفَوْتِ (الفائت) وَقَدْ دَخَلَ حَائِلٌ (زماني) فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْكَ مِنْ شَكٍّ حَتَّى تَسْتَيْقِنَ، فَإِنْ اسْتَيْقَنْتَ فَعَلَيْكَ أَنْ تُصَلِّيَهَا فِي أَيِّ حَالٍ كُنْتَ.

إن سند الرواية سديد تماماً، وقد حار الحوار حول الشق الثالث فإنه الشاهد على حجية القاعدة حيث قد أعلنت عن مفاد قاعدة الحيلولة بالكامل، وركزتها على الحال الزمني - وفقاً للظهور التبادري . وبالتالي عليه أن يجتاز شكه لأنه يعد من الشك الذي لا يعني به شرعاً.

دراسة الرواية الثانية حول قاعدة الحيلولة  
وثرمة رواية أخرى مشوهة سندًا و دلالة، و هي:

2. [2] مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ فِي آخِرِ السَّرَّائِرِ نَقْلًا مِنْ كِتَابِ حَرِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ زُرَارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ:

- إذا جاء يَقِينٌ بَعْدَ حَائِلٍ قَضَاهُ وَ مَضَى عَلَى الْيَقِينِ وَ يَقْضِي (يمثل) الْحَائِلَ وَ الشَّكَّ جَمِيعاً فَإِنْ شَكَّ فِي الظُّهُرِ فِيمَا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ أَنْ يُصَلِّي الْعَصْرَ قَضَاهَا (الظُّهُر).

- وَ إِنْ دَخَلَهُ الشَّكُّ بَعْدَ أَنْ يُصَلِّي الْعَصْرَ فَقَدْ مَضَتْ (وَ تَحْقَقَتِ الصَّلَاةِ) إِلَّا أَنْ يَسْتَيْقِنَ (فِيْلِهِ الْقَضَاءِ) لِأَنَّ الْعَصْرَ حَائِلٌ فِيمَا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ أَنْ وَبَيْنَ الظُّهُرِ فَلَا يَدْعُ الْحَائِلَ (الْعَصْرَ) لِمَا كَانَ مِنَ الشَّكِّ إِلَّا بِيَقِينٍ (بِقَضَاءِ الظُّهُرِ).»[3]

### التناقض السندي

إن سند الرواية يحتوي على ابن ادريس بحيث قد أرسل سندتها - في آخر السرائر- إلى كتاب حرizz - و الطريف أن الجوادر لم يستذكر هذه الرواية في أي بقعة من كتابه إطلاقاً - و نظراً لهذه الشوائب السنديّة قد ضرب المحقق الخوئي أيضاً أساساً روایة قائلاً:[4]

«وَفِيهِ: مَا ذَكَرْنَا هُوَ غَيْرُ مَرَّةٍ مِنْ أَنَّ طَرِيقَ ابْنِ إِدْرِيسِ إِلَى كِتَابِ حَرِيزِ مَجْهُولِ فَالرَّوْايةُ فِي حُكْمِ الْمُرْسَلِ فَلَا يَعْتَدُ عَلَيْهَا، وَ يَزِيدُهَا وَهُنَّا أَنَّهَا غَيْرُ مَذَكُورَةٍ فِي شَيْءٍ مِنَ الْكُتُبِ الْأَرْبَعَةِ مَعَ بَنَاءِ الْمَشَايِخِ الْثَلَاثَةِ عَلَى النَّقلِ عَنْ كِتَابِ حَرِيزِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْكَلِينِيُّ وَ الْمَدْوُقُ فِي دِيَاجِتِي الْكَافِيِّ[5] وَ الْفَقِيْهِ».[6]

و قد أقرَ بذلك المحقق الخميني أيضاً ضمن أصواته المسجلة في النجف - سنة 57 الهجري الشمسيّ - معتقداً بأن ابن ادريس رغم تشددِه في الاعتماد على الخبر الواحد و حرصه في اتخاذ الروايات إلا أنَّ اتكاله على هذا الكتاب لا يبرر سلامته السند فإنه قد اجتهد في اتخاذ الرواية دليلاً فلم يتذرعها عن حسٍ بل قد اعتمد عليها نظراً لحدسه الاجتهادي، فلا حجية لسائر الفقهاء.

ونلاحظ عليهما بأنَ المشايخ الثلاث لم يضعُفوا كتابَ حرizz إطلاقاً بل قد رکنوا عليه و سردوا لنا قسطاً وافراً من الروايات عبرَ هذا الكتاب، فلعلَ الرواية قد واجهت مشكلةً دلاليةً فأعرضوا عن ذكرها لا أنهم لا يسلّمون سندَ الرواية من أساسها، و لهذا إنَّ اعتماد المشايخ الثلاث على كتاب حرizz سيتحقق لنا الاعتماد بوجود هذه الرواية في الجملة إذ نَحْتَمِلُ - قوياً - بأنَ النسخ التي امتلكها المشايخ الثلاث لم تستذكر هذه الرواية بينما ابن ادريس قد حظي بالنسخة التي قد توفّرت الرواية فيها.

### دراسة محتوى الرواية إن مفادها يحتفَ ببعض النقاط:

1. إنَّ تعبيرها واسع - لأنَ العصرَ حَائِلٌ فِيمَا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ الظُّهُرِ - بحيث يدلُّ على أنَّ الحائل إما زمانٍ وَ إما هي صلاة العصر، بينما قد انقق الأعلام بـأنَّ الحائل الزمني نافذ في إهمال الشك، إلا أنَّهم قد تنازعوا هل تصدق الحيلولة - بين المترتبين - بـصلاحة العصر أم لا، فمن اعتَرَّ بـالرواية فسيُفتي بـجواز الحيلولة بـبركة فلو صلَّى العصر و ارتباً: هل صلَّى الظهر أم لا فقد تَحَقَّقتِ الحيلولة بـصلاحة العصر، فعليه أن يَتَخَطَّى شَكَّهُ بلا اعتناء.

2. إنَّ تعبيرها «فَإِنْ شَكَّ فِي الظُّهُرِ فِيمَا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ أَنْ يُصَلِّي الْعَصْرَ قَضَاهَا (الظُّهُر)» قد دلَّ على لزوم الترتيب بينما قاعدة «لا تُعاد» تستدعي صحة الصلاة الفاقدة للتترتيب لأنَّها قد صَحَّحتِ غير المستثنىات بأجمعِها - و منها الترتيب - فلو أخلَ بالترتيب لـما توجَّب الإعادة أو القضاء وفقاً لـقاعدة لا تُعاد، فـهذا التصادم بين الروايتين ناشط تماماً - و سنسنعرض الحلَّ لاحقاً.

3. إنَ التعبير «وَ إِنْ دَخَلَهُ الشَّكُّ بَعْدَ أَنْ يُصَلِّي الْعَصْرَ فَقَدْ مَضَتْ» ينسجم مع تكثيرِ أهل العامة لأنَّهم لا يستوجبون إعادة الظُّهُر مُجداً بل يمضي، بينما المذهبُ الجعفريُّ المتأصل يَسْتَوْجِبُ الإعادة داخل الوقت بحيث لو مرَّت 10 دقائقَ عن الأذان فـشك: هل أدى الظُّهُرُ أم لا فعليه أن يؤدى الظُّهُر مجدداً - لا أن يمضي - لأنَّ الوقت المشتركَ فعالٌ في ذمته و لا يُعدُ العصرَ حائلاً إلا خارج

الوقت، فنظرأً لهذه العویصه قد أعرَض بعض الأعلام عن الذيل لملائمته مع المُخالفين.

فالرواية تُعاني من النقطتين الأخيرتين، و لا مفرّ منها.

فبالنّالي، حيث إنّ الرواية بقطع النظر عن السند - المعترِب إجمالاً - :

1. تعدّ مضطربة المتن و المعنى جدّاً.

2. و تُضاد الرواية الأولى عن زرارة بنحو العموم و الخصوص من وجهه، حيث إنّ الأولى قد حددت معيار القاعدة بخروج الوقت - وإن شكت بعدها خرج وقت الفوت - سواءً صلّى الظهر أم لا، بينما الرواية الثانية عن ابن ادریس قد تحدثت حول تحقق العصر بعد الشك فتعدّ عاماً بالنسبة إلى داخل الوقت و خارجه و الوقت المختص - و إن دخله الشك بعد أن يصلى العصر - فهنا قد أهملت الشك، بينما الأولى قد أهملت الشك لدى خروج الوقت فحسب لا مطلقاً، و لهذا قد اعتراهما التعارض «من وجهه» في مادة الاجتماع - داخل الوقت - و ذلك وفقاً لتصريح المحقق الخميني حيث قد صرّح بمضمون كلامه قائلاً: «إن الرواية الأولى هي أعمّ من أن صلّى العصر أم لا و الرواية الثانية هي أعمّ من أنه داخل الوقت و خارجه فيقع التعارض فيما إذا كان قد صلّى العصر في أول الوقت فالمستفاد من الرواية الأولى عدم وجوب الإعادة ولكن الثانية قد أوجبت الإعادة (فإنْ شَكَ في الظَّهَرِ فِيمَا بَيَّنَهُ وَبَيَّنَ أَنْ يُصلِّيَ الْعَصْرَ قَضَاهَا)... و هكذا الكلام بالنسبة إلى آخر الوقت.»[7]

و الناتج أنّ الرواية الأولى المسلمة لدى الفقهاء قاطبة قد دلت على قاعدة الحيلولة إضافةً إلى الإجماع.

---

[1] الكافي ٢٩٤-٣، ١٠، تقدم صدره في الحديث ٤ من الباب ٧ من هذه الأبواب.

[2] السرائر - ٤٨٠.

[3] تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة. Vol. 4. ص282 قم - ایران: مؤسسه آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.

[4] خوئي، سید ابوالقاسم ، موسوعة الإمام الخوئي، جلد: ١٨ ، صفحه: ١١٤ ص ١١٣ ق.، قم - ایران، مؤسسه إحياء آثار الإمام الخوئي

[5] [لم نجد له تصريحاً بذلك].

[6] الفقيه ١: ٣.

[7] إن هذه المقوله متّخذة من صوت درس المحقق الخميني سنة ١٣٥٧ الهجرية الشّمسية في النجف، وقد استعرّبها الأستاذ المعظم من الفارسيّة.